



اللجنة العليا لرسم السياسات الجامعية

سياسة تسويق وحماية الملكية الفكرية

إعداد:

أ.م.د إيناس رزاق كاظم
م.د منتظر فريد رمضان

إشراف:

أ.د نصير علي حسين

معلومات السياسة الأساسية

عنوان السياسة:

سياسة تسويق وحماية الملكية الفكرية

مالك السياسة:

قسم الشؤون العلمية - مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية - رئاسة الجامعة

الفئة المستهدفة:

أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، وطلبة الدراسات العليا، والمراكز البحثية، والمشاركين في المشاريع البحثية وبحوث التخرج داخل الجامعة.

نطاق التطبيق:

جميع تشكيلات الجامعة

الجهة المسؤولة والموقع

الجهة المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة:

- ■ مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية
- ■ عمادات الكليات
- ■ مسؤول الحاضنة التكنولوجية
- ■ شعب الشؤون العلمية
- ■ شعبة الشؤون القانونية

الموقع الرسمي:

<https://alayen.edu.iq>

المقدمة

تسعى جامعة العين العراقية إلى تعزيز بيئة أكاديمية محفزة للإبداع والابتكار، تدعم إنتاج المعرفة وتحمي حقوق الملكية الفكرية لمنتسبيها. وتهدف هذه السياسة إلى رسم الإطار التنظيمي والإجرائي الذي يحكم إدارة وحماية الملكية الفكرية، ويوفر لها سبل الحماية والاستثمار والتطوير، بما يتماشى مع معايير الجودة الأكاديمية والأخلاقيات المهنية.

الرؤية والرسالة

الرؤية:

تحقيق ريادة علمية وبحثية إقليمية وعالمية عبر حماية واستثمار الملكية الفكرية بشكل مؤسسي ومؤثر يخدم المجتمع ويسهم في التنمية المستدامة.

الرسالة:

تعزيز منظومة تسويق وحماية الملكية الفكرية في الجامعة من خلال دعم المبدعين، وترسيخ مبادئ الحماية القانونية، وتشجيع الابتكار والاستثمار الرشيد، وبناء شراكات استراتيجية محلية ودولية.

الأهداف

- دعم وتشجيع الإبداع والابتكار المبتكر في جميع التخصصات الأكاديمية.
- توفير بيئة محفزة ومتكاملة تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية.
- إرساء معايير قانونية عالية في إدارة وحماية الملكية الفكرية.
- تحفيز تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية والحقوق المعنوية.
- تنظيم حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث وبراءات الاختراع.
- توسيع نطاق التعاون في مجال الملكية الفكرية بين الجامعة والجهات المحلية والدولية.

بنود السياسة - أولاً: الحوكمة والهيكل التنظيمي (1)

اللجنة المركزية للبحث العلمي:

أعلى سلطة تنظيمية لوضع السياسات والموافقة على المشاريع الاستراتيجية و يقع على رأس الهيكل التنظيمي المساعد العلمي لرئيس الجامعة باعتباره مالك السياسة والمسؤول الأول عن تنفيذها. يتولى وضع الاستراتيجيات العامة والإشراف على جميع أنشطة البحث العلمي في الجامعة ويضم في عضويته عمداء الكليات وممثلين عن الوحدات البحثية

مجلس الكلية:

الجهة التنفيذية والإشرافية المباشرة و يقع على رأس الهيكل التنظيمي عميد الكلية والعون العلمي.

بنود السياسة - أولاً: الحوكمة والهيكل التنظيمي (2)

المراكز البحثية المتخصصة:

تنفذ المشاريع البحثية وتدير فرق البحث بحسب التخصص.

اللجان البحثية في الكليات:

مختصة بتوثيق الابتكارات، وتحفيز التسجيل، ومتابعة تسجيل حقوق الملكية الفكرية ومسؤولية عن تقييم ودعم المقترحات على مستوى الكلية.

اللجان الداعمة المتخصصة

- لجنة أخلاقيات الملكية الفكرية
- لجنة تقييم المقترحات
- لجنة الابتكار ونقل التكنولوجيا
- لجنة نزاهة الملكية الفكرية
- لجنة الاستخدام والتطوير
- لجنة دعم وتمويل الابتكارات
- لجنة التسجيل والحماية القانونية
- لجنة الشراكات والاستثمار
- لجنة إدارة البيانات والمعلومات
- لجنة بناء القدرات في الملكية الفكرية

ثانياً: السياسات الفرعية (1)

1. سياسة أخلاقيات الملكية الفكرية

- الالتزام بحقوق المؤلفين وسرية المعلومات.
- مراجعة المشاريع من قبل لجنة أخلاقيات الملكية الفكرية.
- منع تضارب المصالح وضمان النزاهة في حماية واستثمار الحقوق الفكرية.

2. سياسة التسجيل والحماية القانونية

- تشجيع التسجيل في قواعد البيانات المحلية والدولية لبراءات الاختراع.
- تخصيص الحوافز والدعم للتسجيل النوعي.
- حماية حقوق المبدعين وتسجيل براءات الاختراع لدى الجهات الرسمية.

ثانياً: السياسات الفرعية (2)

3. سياسة دعم وتمويل مشاريع الابتكار

- إنشاء صندوق دعم البحوث بتمويل سنوي.
- وضع معايير وآليات لتقديم المقترحات البحثية.
- دعم الشراكات البحثية الداخلية والخارجية.
- متابعة صرف موازنات المشاريع البحثية وفق اللوائح.

4. سياسة التحفيز للملكية الفكرية

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلبة الدراسات العليا على الإبداع والابتكار في مجال الملكية الفكرية ذات الجودة العالية، بما يسهم في رفع التصنيف الأكاديمي للجامعة وزيادة إنتاجها الفكري.

ثانياً: السياسات الفرعية (3)

5. سياسة تشجيع الابتكار الطلابي

تشجع على دمج الطلبة في بيئة الابتكار والملكية الفكرية، من خلال:

- دعم مشاريع التخرج ذات الطابع الابتكاري.
- توفير فرص مشاركة الطلبة في المشاريع الابتكارية لأعضاء هيئة التدريس.
- إنشاء منتديات ابتكارية طلابية ومسابقات علمية.
- تخصيص تمويل داخلي للابتكارات الطلابية الواعدة.

ثانياً: السياسات الفرعية (4)

6. سياسة الابتكار ونقل التكنولوجيا

تهدف إلى تحويل مخرجات البحث إلى حلول تطبيقية، من خلال:

- تشجيع الباحثين على تطوير نماذج أولية ومنتجات ابتكارية قابلة للتطبيق.
- إنشاء حاضنات ابتكارية ومراكز للابتكار داخل الجامعة.
- دعم مشاريع ريادة الأعمال المبنية على نتائج الابتكارات.
- توفير المنصات لعرض وتسويق المنتجات الابتكارية بالتعاون مع القطاع الخاص.

ثانياً: السياسات الفرعية (5)

7. سياسة جودة الملكية الفكرية

تضمن تحقيق المعايير الأكاديمية في كل مراحل الابتكار، وتتضمن:

- استخدام أدوات موثقة لتقييم جودة الإنتاج الفكري.
- اعتماد سياسات مراجعة داخلية وخارجية للابتكارات.
- تحفيز التسجيل في مكاتب براءات الاختراع ذات معامل التأثير عالي ومصنفة عالمياً.
- مراقبة مؤشرات الأداء الابتكاري على مستوى الأقسام والكلية.

ثانياً: السياسات الفرعية (6)

8. سياسة إدارة البيانات والمعلومات الفكرية

تنظم كيفية التعامل مع بيانات الملكية الفكرية، وتشمل:

- وضع آليات لتخزين، وأرشفة، ومشاركة البيانات الفكرية.
- ضمان سرية البيانات وحماية خصوصية المبدعين.
- اعتماد معايير FAIR (Findable, Accessible, Interoperable, Reusable) لإدارة البيانات.
- إلزام الباحثين بخطط إدارة البيانات عند تقديم المقترحات الابتكارية.

ثانياً: السياسات الفرعية (7)

9. سياسة النزاهة الأكاديمية في الملكية الفكرية

تعزز قيم الأمانة العلمية، من خلال:

- وضع مدونة سلوك واضحة للمبدعين.
- إنشاء لجنة لمتابعة قضايا الانتحال أو التلاعب الفكري.
- تطبيق عقوبات انضباطية في حال انتهاك مبادئ النزاهة الأكاديمية.
- تدريب الباحثين على أصول الابتكار الأخلاقي وتوثيق المصادر.

ثانياً: السياسات الفرعية (8)

10. سياسة الاستدامة المتكاملة في الملكية الفكرية

تسعى إلى توجيه الابتكارات نحو أهداف التنمية المستدامة، من خلال:

- دعم الابتكارات التي تعالج قضايا بيئية ومجتمعية حيوية.
- تشجيع ممارسات ابتكارية صديقة للبيئة.
- تحفيز التخصصات متعددة المجالات لخدمة قضايا الاستدامة.
- إعداد تقارير ابتكارية توضح مدى إسهام المشاريع في تحقيق رؤية الجامعة ومجتمعها.

ثالثاً: آليات التحفيز (1)

حوافز مالية مباشرة:

- صرف مكافآت مالية مقابل تسجيل براءات الاختراع في مكاتب محلية ودولية معتمدة مثل: مكتب براءات الاختراع العراقي، ومكتب براءات الاختراع الأمريكي (USPTO)، ومكتب براءات الاختراع الأوروبي (EPO)، وفقاً لتصنيف نوع البراءة وموقعها في التصنيفات الدولية.
- منح جوائز سنوية لأفضل الإنتاجات الفكرية.

حوافز غير مالية:

- إبراز الابتكارات المسجلة في الموقع الرسمي للجامعة ومنصات الإعلام.
- منح شهادات تقديرية للمؤلفين المتميزين.

ثالثاً: آليات التحفيز (2)

دعم مالي للتسجيل:

- تغطية رسوم التسجيل في مكاتب براءات الاختراع المحلية والدولية بالتنسيق مع اللجنة المركزية للبحث العلمي، بعد التحقق من جودة الابتكار وتصنيفه.
- تقديم دعم كامل أو جزئي لطباعة ونشر الكتب العلمية المعتمدة.

دعم فني وتحرير:

- توفير ورش تدريبية في الكتابة الأكاديمية والتسجيل القانوني.
- إنشاء وحدة للمراجعة اللغوية والتحرير العلمي لمساعدة الباحثين قبل التسجيل.
- توفير خدمات فحص الأصالة الفكرية وضمان التزام الابتكارات بمعايير الأمانة العلمية.

ثالثاً: آليات التحفيز (3)

تشجيع التعاون الابتكاري للتسجيل المشترك:

- تشجيع المشاريع الابتكارية المشتركة بين الأقسام والكليات أو مع باحثين دوليين.
- منح نقاط إضافية للتسجيل المشترك مع باحثين من مؤسسات مرموقة عالمياً.

رابعاً: آليات التمويل والدعم (1)

الصندوق الابتكاري الداخلي:

تخصص الجامعة جزءاً من موازنتها السنوية لدعم الابتكارات والملكية الفكرية من خلال إنشاء صندوق منح ابتكارية داخلية. يشمل هذا الصندوق:

- آلية التمويل: تخصيص نسبة من إيرادات الجامعة (أوصى مجلس التعليم العالي بتخصيص 3% من إيرادات الجامعة لدعم الابتكار والملكية الفكرية)
- دورية التقديم: دورات تقديم منتظمة (مرة أو مرتين سنوياً) مع نماذج وضوابط محددة
- التقييم: لجان تحكيم علمية تقوم بتقييم المقترحات اعتماداً على معايير الجودة والأهمية

رابعاً: آليات التمويل والدعم (2)

التمويل الخارجي:

تشجع الجامعة باحثيها على السعي للحصول على منح وتمويلات ابتكارية خارجية من خلال:

- المنح الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي
- المنظمات العلمية المحلية والدولية

القطاع الخاص:

- اتفاقيات التعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات الأخرى

خامساً: نظام التقييم والمتابعة (1)

آليات الرقابة والمتابعة:

تتبع الجامعة نظاماً منهجياً لمتابعة تنفيذ سياسة الملكية الفكرية يشمل:

1. متابعة مؤشرات الأداء الابتكاري

- الدورية: رصد وجمع البيانات بشكل منتظم (ربع سنوي أو نصف سنوي)

خامساً: نظام التقييم والمتابعة (2)

مؤشرات المتابعة:

- عدد براءات الاختراع المسجلة لكل كلية وقسم
- تصنيف وجودة المكاتب المسجل بها
- حجم التمويل الابتكاري الداخلي والخارجي المستقطب
- عدد العلامات التجارية والحقوق المعنوية المسجلة
- عدد المشاركات في المعارض والمؤتمرات الابتكارية

خامساً: نظام التقييم والمتابعة (3)

2. التقارير السنوية

تقريراً سنوياً شاملاً يُعرض على مجلس الجامعة ويتضمن:

- ملخص الإنجازات الابتكارية والتحديات والفرص
- نسبة النمو في التسجيلات الفكرية وتصنيفاتها
- أبرز الابتكارات المتميزة وجوائزها
- فعاليات المؤتمرات التي نظمت أو شارك فيها أعضاء الهيئة التدريسية

سادساً: التحسين المستمر

- مراجعة دورية: تقييم فاعلية السياسة كل 3-5 سنوات لضمان مواكبة المستجدات
- التغذية الراجعة: استطلاع آراء المجتمع الأكاديمي حول كفاءة الدعم البحثي
- التطوير: تحديث السياسة بناء على التقارير والتحليلات السنوية

سريان السياسة

تطبق هذه السياسة اعتباراً من () وتلتزم بها جميع الكليات دون استثناء.

(تكون بنود السياسة سارية المفعول على ان لا تتعارض مع التعليمات والضوابط والقوانين النافذة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

اللجنة العليا لرسم السياسات الجامعية

جامعة العين العراقية